



ISSN :3085_5055

العدد الحادي عشر (مزدوج) فبراير_مارس 2026

مجلة إشكالات بحثية
مجلة علمية محكمة تعنى بالأبحاث والدراسات
في مختلف التخصصات

السياسة الدينية بالمغرب

قراءة في الخصائص والرهانات والمرتكزات

دهشام بن عمار: باحث في القانون العام والعلوم السياسية

Abstract

This article examines the characteristics, foundations and stakes of religious policy in Morocco within a context of both international and domestic transformations that have reintroduced the governance of the religious sphere as a political, security, and societal issue. The shifts that followed the September 11 attacks marked a turning point in states' approaches to religious policy, as the regulation and institutional control of the religious field increasingly became integral to strategies aimed at countering extremism and strengthening security and stability. In the Moroccan context, this orientation was reinforced following the 2003 Casablanca bombings, which prompted the state to adopt a new and more comprehensive religious policy designed to reorganize and rehabilitate the religious field while strengthening the mechanisms of its institutional governance.

ملخص:

يحلل هذا المقال خصائص ورهانات ومرتكزات السياسة الدينية في المغرب في ظل تحولات دولية ووطنية أعادت طرح مسألة تدبير المجال الديني باعتبارها قضية سياسية وأمنية ومجتمعية. فقد شكّلت التحولات التي أعقبت هجمات 11 سبتمبر 2001 منعطفا في مقاربات الدول لسياستها الدينية، حيث أصبح تنظيم الحقل الديني وضبطه جزءاً من استراتيجيات مواجهة التطرف وتعزيز الأمن والاستقرار. وفي السياق المغربي، تعزز هذا التوجه عقب تفجيرات الدار البيضاء في 16 ماي 2003، التي دفعت الدولة إلى اعتماد سياسة دينية جديدة أكثر شمولية تهدف إلى إعادة تنظيم وتأهيل الحقل الديني وتقوية آليات تأطيره المؤسسي.



ISSN :3085_5055

العدد الحادي عشر (مزدوج) فبراير_مارس 2026
مجلة إشكالات بحثية
مجلة علمية محكمة تعنى بالأبحاث والدراسات
في مختلف التخصصات

مقدمة:

يحتل الدين في السياق المعاصر موقعا محوريا في رهانات الدول العربية الإسلامية؛ فضلا عن كونه رافدا من روافد المشروعية بالنسبة للسلطة، يعتبر أيضا مجالا تتداخل فيه مسألة الهوية الوطنية مع قضايا الأمن والاستقرار السياسي والمجتمعي. في هذا الإطار، وأمام التحولات العميقة التي شهدتها المغرب في العقود الأخيرة؛ عملت الدولة المغربية على بلورة سياسة عمومية جديدة لتدبير المجال الديني، وإعادة رسم علاقة الدولة بباقي الفاعلين الدينيين بهدف مواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي تسارعت مع عولمة الظاهرة الإرهابية.

لقد أدت التحولات التي أفرزتها ديناميات العولمة على المستوى الدولي، إلى تحرير المجال الإعلامي وانتشار الفضاء الرقمي، وإلى تزايد وتعدد مصادر الإنتاج الرمزي وإضعاف احتكار الدولة لمجال التأطير الديني. كما أفضت انعكاسات أحداث 11 سبتمبر 2001 وما أعقبها من ضغوط الأجنحة الدولية لمكافحة الإرهاب إلى طرح مسألة إصلاح السياسات الدينية في العديد من الدول الإسلامية. ولم يسلم المشهد الديني المغربي من هذا التأثير؛ ففي الوقت الذي كانت فيه الدولة منكبة على تدبير تنامي نفوذ الحركات الإسلامية الدعوية والسياسة، ومنافستها لإمارة المؤمنين في تمثيل الإسلام والتعبئة باسم الدين؛ أبانت صدمة أحداث 16 ماي 2003 بالدار البيضاء عن عجز الخطاظة التقليدية في ضبط الحقل الديني، وعن الحاجة إلى بلورة سياسة دينية جديدة أكثر قدرة وفعالية في مواجهة العنف والتطرف.

انطلاقاً من ذلك، يسعى هذا المقال إلى البحث في إشكالية مركزية تتعلق بتحديد الخصائص المميزة للسياسة الدينية الجديدة بالمغرب بوصفها سياسية عمومية؛ كما يروم تحليل طبيعة الرهانات الداخلية والخارجية لهذه السياسة ومركزاتها المؤسساتية والإجرائية؛ وذلك من خلال مقارنة تسعى إلى فهم آليات إعادة تشكيل علاقة الدولة بالمجال الديني وإعادة إنتاج شرعيتها الرمزية داخله، في سياق يتسم بتزايد تعقيد التفاعلات بين الدين والسياسة داخل المجتمعات المعاصرة. ومن أجل ذلك نقسم هذا المقال إلى محور أول نخصه لتحديد مفهوم السياسات العمومية وللخصائص المميزة للسياسة الدينية بالمغرب؛ ومحور ثانٍ نقوم خلاله بتحليل رهانات السياسة الدينية الجديدة بالمغرب وتفكيك مركزاتها المؤسساتية والإجرائية.



ISSN :3085_5055

العدد الحادي عشر (مزدوج) فبراير_مارس 2026

مجلة إشكالات بحثية
مجلة علمية محكمة تعنى بالأبحاث والدراسات
في مختلف التخصصات

المبحث الأول:

السياسية الدينية بالمغرب بوصفها سياسة عمومية

إن تحليل السياسة الدينية من داخل مقرب السياسات العمومية، يفرض علينا بداية الإحاطة بالسياق النظري لهذا التخصص؛ وهو السياق الذي يعود بنا إلى عقد الثلاثينات من القرن الماضي. إنها الفترة التي ستعرف ظهور بعض الأعمال الأولية في الولايات المتحدة الأمريكية، حول أهمية إخضاع العمل العمومي للشرط العلمي والموضوعي، في القراءة والتحليل والتركيب؛ والعمل على تجاوز قصور مقاربات العلوم الاجتماعية ومحدوديتها، في إنتاج الأدوات المنهجية الملائمة للتأطير والتحكم العلمي، في مسلسل صناعة وتنفيذ السياسات العمومية¹.

وبفعل التغييرات التي مست وظيفة الدولة والحكومات في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ سنتنقل هذه الإرهاصات الأولية إلى الدراسات العلمية الناضجة التي عرفتها الولايات المتحدة منتصف الستينيات؛ مثل الأبحاث المرتكزة على الأخطاء المتعلقة بتدبير السياسات (أعمال آرون فيدافسكي (1970 Aaron Wildavsky)؛ وكذلك الدراسات المنجزة في أوروبا التي تمحورت حول تحليل ونقد البيروقراطية ودولة الرعاية (أعمال فريتز شارب (1977 Fritz.w Scharpf)².

بعد ذلك سنشهد تواترا للمساهمات العلمية وتراكما للبيبلوغرافيا المتخصصة، وتزايداً لمراكز البحث والمؤشرات العلمية التي تعمل على التفكير في المشاكل والتحديات المرتبطة بتدبير السياسات العمومية. وإذا كان السبق في هذا الحقل يعود إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ثم إنجلترا وألمانيا؛ فإن فرنسا انتظرت حتى أواسط الثمانينات لتهتم أوساطها الحكومية والأكاديمية بالإنتاج العلمي في هذا المجال. وهذا ما يفسر الحضور المتأخر لتخصص تحليل السياسات العمومية³ في أوساط الجامعة المغربية⁴.

أولاً: تعريف السياسة العمومية:

¹ - حسن طارق : مبادئ ومقاربات في تقييم السياسات العمومية. منشورات الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان. 2014. ص 11.

² - Madeleine Grawitz et Jean Leca ; Traité de sciences politiques Volume 4 : les politiques publiques. PUF. 1984.P 2

³ - يمكن تعريف تخصص تحليل السياسات العمومية باعتباره: " تخصصاً تطبيقياً من العلوم الاجتماعية والسياسية يوظف مناهج متعددة في البحث والمحاكاة، بهدف إنتاج ونقل المعلومات المتعلقة بسياسة ما، وهي معلومات يمكن استخدامها في سياقات سياسية معينة لحل مشاكل السياسة العملية": أنظر:

4- Madeleine Grawitz et Jean Leca ; Traité de sciences politiques Volume.op.cit. P 3.

⁴ - حسن طارق: مبادئ ومقاربات في تحليل السياسات العمومية. مرجع سابق ص 12.



ISSN :3085_5055

العدد الحادي عشر (مزدوج) فبراير_ مارس 2026

مجلة إشكالات بحثية
مجلة علمية محكمة تعنى بالأبحاث والدراسات
في مختلف التخصصات

تتعدد تعاريف السياسات العمومية، بتعدد الاتجاهات والمقاربات النظرية التي ننطلق منها لتحليل هذه السياسية؛ مما يُصعّب من إمكانية تحديد تعريف موحد ودقيق لهذا المفهوم. وعلى الرغم من ذلك، وبالعودة إلى مختلف الكتابات الأكاديمية المهمة بتحليل السياسات العمومية، يمكن أن نحصر تعاريف السياسة العمومية في اتجاهين اثنين:

-الاتجاه الأول يمثله "طوماس داي" (Thomas dye) الذي يعتبر فيه السياسة العمومية هي كل ما تختار الحكومة أن تفعله أو لا تفعله. وهو تعريف مبسط، لا يضع حدا للعمل الحكومي، ولا يحصره في الجزء المرئي فقط.

-الاتجاه الثاني يمثله ليزلي بال (Lesli Pal) الذي يعرف السياسة العمومية باعتبارها مجموعة من القرارات المترابطة التي يقرها فاعل أو مجموعة فاعلين سياسيين مع تحديد الأهداف والوسائل والإمكانات قصد بلوغ نتائج معينة. وميزة هذا التعريف أنه لا يحصر الفاعل في الحكومة فقط، بل يشمل أيضا المؤسسات الأخرى وجماعات الضغط التي تؤثر في صنع السياسات العمومية (أحزاب سياسية، نقابات، مجتمع مدني...); كما أنه يؤكد على الطابع العقلاني للسياسة العمومية لكونها تريد تقديم حلول عملية لمشاكل واقعية مطروحة.⁵

في سياق هذين الاتجاهين، يتبنى الأستاذ حسن طارق في مقارنته لمفهوم السياسات العمومية، الاتجاه الثاني الذي يركز على الفعل؛ حيث يقول "إن السياسات العمومية هي النظر إلى الدولة وهي في حالة فعل (L'Etat en action)؛ وبهذا المعنى تكون السياسات العمومية هي:

-حصيللة عمل الدولة، أي الفعل أو العمل المؤسسي الذي يتم في إطار قانوني ومؤسسي. إنها حصيللة عمل مجموعة من الفاعلين، التي ترتبط بمجموعة من المحددات مثل طبيعة الدور، الثقافة السياسية السائدة، توزيع الأدوار بين المؤسسات والهيئات الاجتماعية والاقتصادية.

⁵ - الإطار المرجعي لتقييم السياسات العمومية. منشورات مجلس النواب (دون تاريخ إصدار) ص 53. وثيقة موجودة على الموقع الرسمي لمجلس النواب المغربي. www.chambredesrepresentants.ma



ISSN :3085_5055

العدد الحادي عشر (مزدوج) فبراير_مارس 2026

مجلة إشكالات بحثية
مجلة علمية محكمة تعنى بالأبحاث والدراسات
في مختلف التخصصات

-سلسلة طويلة من النشاطات المترابطة. إنها أكبر من مجرد قرار واحد، فعملية صنع السياسات يجب أن تفهم بصورة تشمل الإعداد والتنفيذ والتقييم والتغذية العكسية. وبالرغم من الطابع المحايد الذي قد يبدو على عملية صنع السياسات العمومية، فهي ليست بعيدة عن رهانات السلطة والمصالح والقيم والصراعات.

-تمرير مؤسسي يروم التنبؤ بالمستقبل، عن طريق مجموعة من الاختيارات، التي تعكس سلوكيات وقناعات وإكراهات وقيم الفاعلين الرسميين وغير الرسميين.

-مجموعة من الإجراءات والقرارات ذات المنشأ الإداري، والصادرة عن السلطات العامة، والمحددة ضمن إطار منسجم يسمح بإعطاء كل إجراء أو قرار مضمونا وبعدا، وهو ما يجعل لها فاعلوها ومرجعياتها وآثارها المفترضة وجمهورها الخاص".⁶

وللتدقيق أكثر في مفهوم السياسة العمومية (Politiques publiques) من الضروري أن نميزه عن مفهوم آخر يختلط به عادة، وهو مفهوم السياسة العامة⁷ (Politique générale). فالسياسة العامة تحيل إلى النسق التوجيهي الشامل الذي يعبر عن الرؤية السياسية الشمولية للدولة في تدبير الشأن العام، ويجسد اختياراتها الاستراتيجية الكبرى في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ أما السياسات العمومية فهي تعبر عن مجالات تنزيل البرنامج الحكومي ومحاور السياسة العامة، بهدف حل الإشكالات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية في إطار جملة من البرامج والإجراءات والتدابير القطاعية أو العرضانية، وتُعمد بغرض معالجة قضايا محددة عبر أدوات تنفيذية مضبوطة.⁸

إن السياسة العامة، بهذا المعنى، تمثل الإطار المرجعي الناظم لعمل الحكومة، وترجم في البرنامج الحكومي الذي يحظى بالمشروعية الدستورية عبر آلية التنصيب البرلماني. وهي تعبر عن اختيارات كبرى ذات طبيعة أفقية، تمتد آثارها إلى

⁶ - حسن طارق: مبادئ ومقاربات في تحليل السياسات العمومية. مرجع سابق ص 13.
⁷ - في كتابه " دستورانية ما بعد انفجارات 2011، قراءات في تجارب المغرب وتونس ومصر". يستعمل الأستاذ حسن طارق مصطلح "السياسات العامة" كمرادف لمصطلح "السياسات العمومية" لأنه الأقرب والأكثر تداولاً في الوطن العربي. " في حين أن الدستور المغربي لسنة 2011 أقام تمييزاً واضحاً بين مفهوم السياسات العمومية، ومفهوم السياسة العامة. أنظر:
-حسن طارق:دستورانية ما بعد انفجارات 2011. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، الدوحة، 2016. ص 25.
⁸ - الإطار المرجعي لتقييم السياسات العمومية. منشورات مجلس النواب (دون تاريخ إصدار) ص 32-33. وثيقة موجودة على الموقع الرسمي لمجلس النواب المغربي. www.chambredesrepresentants.ma



ISSN :3085_5055

العدد الحادي عشر (مزدوج) فبراير_مارس 2026

مجلة إشكالات بحثية
مجلة علمية محكمة تعنى بالأبحاث والدراسات
في مختلف التخصصات

مختلف القطاعات، وتتجسد في قرارات استراتيجية أو قوانين إطار أو إصلاحات هيكلية تعيد ترتيب أولويات الدولة وتحدد توجهاتها بعيدة المدى. ومن ثم، فإن السياسة العامة لا تختزل في مجموع التدابير المتفرقة، بل تتأسس بوصفها رؤية نسقية تؤطر الفعل العمومي وتمنحه انسجامه الداخلي.

في المقابل، تمثل السياسات العمومية مستوى إجرائيا وتنفيذيا من الفعل العمومي، إذ تُعنى بترجمة التوجهات العامة إلى خطط عملية محددة الأهداف والوسائل والأجال. وهي، بهذا الاعتبار، أقرب إلى آليات التخطيط الاستراتيجي والتنموية القطاعية، لكنها تتميز عنه بكونها تستند إلى مقارنة شمولية قائمة على تحديد الأهداف القابلة للقياس، وصياغة مؤشرات للإنجاز، واعتماد آليات للتتبع والتقييم. فالسياسة العمومية ليست مجرد إعلان نوايا، بل منظومة متكاملة من البرامج والتدابير والموارد، تُصاغ في إطار مرجعية دستورية وقانونية تحدد مجال تدخل السلطات العمومية واختصاصاتها.

وإذا استحضرننا التجربة الحكومية بالمغرب، أمكن إبراز هذا التمايز على نحو جلي. ففي المجال الاقتصادي مثلا، أفضت الاختيارات العامة للدولة، وتلك المعلنة في البرامج الحكومية إلى بلورة توجه استراتيجي يروم مراجعة نموذج النمو المعتمد، بما يستجيب للتحديات البنوية التي يعرفها الاقتصاد الوطني. وقد ترجم هذا التوجه إلى سياسة عمومية متكاملة في مجال التصنيع وتنمية الاستثمار، تضمنت أهدافاً كمية محددة، ومخططات قطاعية ممتدة زمنيا، ومؤشرات دقيقة لقياس الأداء. واستهدفت هذه السياسة رفع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام، وتعزيز القدرة التشغيلية، وتقوية تنافسية الاقتصاد الوطني في الأسواق الخارجية.

وهكذا يقتضي استيعاب الفارق بين السياسة العامة والسياسات العمومية، إدراك التدرج الهرمي في صناعة القرار العمومي: فالأولى تمثل مستوى التصور والتوجيه الاستراتيجي الذي يحدد الأولويات الكبرى، والثانية تمثل مستوى البرمجة والتنفيذ الذي يسعى إلى تحقيق تلك الأولويات عبر أدوات تقنية ومؤسسية. كما أن هذا التمييز يسمح بفصل المجال السياسي، بوصفه مجال تحديد الخيارات والقيم، عن المجال الإداري الذي يعنى بتصميم البرامج وتدابير الموارد وضمان الفعالية.



ISSN :3085_5055

العدد الحادي عشر (مزدوج) فبراير_ مارس 2026

مجلة إشكالات بحثية
مجلة علمية محكمة تعنى بالأبحاث والدراسات
في مختلف التخصصات

1- خصائص السياسة الدينية بالمغرب:

بالنظر إلى التحديدات المفاهيمية السابقة، نواجه سؤال إمكانية توصيف السياسة الدينية كسياسة عمومية. ويظهر من خلال إسقاط معايير السياسة العمومية على السياسة الدينية، أننا أمام سياسة عمومية من نوع خاص، وذلك وفقا للخصائص المميزة الآتية:

- إذا كانت السياسة العمومية على مستوى الإعداد والصياغة من اختصاصات الحكومة فإن السياسة الدينية مجال حصري لمؤسسة إمارة المؤمنين التي يمثلها الملك طبقا للفصل 41 من الدستور. فالسياسة الدينية على مستوى التشريع مجال حصري لأمر المؤمنين يتم تنظيمه بواسطة الظواهر الملكية الشريفة وليس من خلال القوانين الصادرة عن البرلمان. ويتم استكمال تنفيذ وتطبيق هذه الظواهر بواسطة مراسيم حكومية وقرارات وزارية ومقررات تنظيمية.

- على مستوى التنفيذ تعتبر السياسة الدينية سياسة حكومية، بالنظر إلى أن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية جزء من الحكومة صاحبة السلطة التنفيذية، وميزانيتها تعرض سنويا ضمن القانون المالي الذي يصادق عليه البرلمان. وإذا كان اقتراح تعيين وإعفاء وزراء الحكومة يدخل ضمن الاختصاص الدستوري لرئيس الحكومة⁹؛ فقد أنتجت الممارسة السياسية بالمغرب قواعد عرفية تمنح للملك حصرا صلاحية الاقتراح والتعيين في منصب وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية.

- تعتبر مؤسسة العلماء جهازا إداريا مساعدا على تنفيذ السياسة الدينية من خلال المجالس العلمية المحلية المتواجدة بمختلف العمالات والأقاليم، وذلك بإشراف من المجلس العلمي الأعلى وبتنسيق مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ومندوبياتها الإقليمية. فمنذ الخطاب الملكي بتاريخ 27 شتنبر 2008، تقرر توسيع خريطة المجالس العلمية على مجموع التراب الوطني لتشمل جميع العمالات والأقاليم بالمملكة. لذلك يمكن اعتبار السيد العامل ممثلا للملك رئيس الدولة على صعيد العمالة أو الإقليم، في حين يقوم رئيس المجلس العلمي المحلي بتمثيل الملك بوصفه أميرا للمؤمنين على مستوى كل عمالة أو إقليم.

⁹ - الفصل 47 من دستور المملكة المغربية.



ISSN :3085_5055

العدد الحادي عشر (مزدوج) فبراير_مارس 2026

مجلة إشكالات بحثية
مجلة علمية محكمة تعنى بالأبحاث والدراسات
في مختلف التخصصات

- على مستوى مراقبة وتقييم السياسة الدينية؛ فإن هذه المهمة من اختصاص أمير المؤمنين بدرجة أولى، مع الإشراك الجزئي للبرلمان من خلال الأسئلة الكتابية والشفهية التي يوجهها نواب الأمة لوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية¹⁰. كما يرفع وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية إلى الملك بصفته أميراً للمؤمنين تقريراً سنوياً حول حصيلة أنشطة المجالس العلمية وعن وضعيتها تسييرها، وهو ما يعتبر تتبعاً وتقييماً سنوياً لعمل مؤسسة العلماء¹¹.

انطلاقاً من هذه الخصوصيات، وباستحضار المقاربات النظرية المتعددة التي يمكن اعتمادها في تحليل السياسات العمومية¹²؛ سنتوجه أساساً إلى تحليل مضمون ومحتوى السياسة الدينية الجديدة التي تبلورت عقب الأحداث الإرهابية في 16 ماي 2003؛ مع اعتماد قراءة تفكيكية للأهداف والرهانات المعلنة والمضمرة لهذه السياسة، ثم محاولة تحديد أهم المرتكزات المؤسساتية والإجرائية التي تقوم عليها.

المبحث الثاني:

السياسة الدينية الجديدة بالمغرب: الرهانات والمرتكزات

مباشرة بعد تفجيرات 11 شتنبر بنيويورك؛ بدأت الاستراتيجية الدولية للحرب على الإرهاب، ولم يتوقف الأمر عند مواجهة تنظيم القاعدة، بل امتد لمحاربة كل التنظيمات الدينية التي تتبنى إيديولوجيا السلفية الجهادية. والمغرب كباقي دول العالم، سيتبنى هذا التوجه، وسيعمل على محاصرة التطرف الديني من خلال إقرار سياسية دينية إرادية واضحة¹³، ستوفر لها الدولة موارد مالية وبشرية مهمة لإنجاحها، خصوصاً بعد أن امتدت يد الإرهاب إلى التراب الوطني في أحداث 16 ماي الأليمة.

إن تحليل رهانات السياسة الدينية في المغرب يقتضي تجاوز القراءة الاختزالية التي تحصرها في مجرد سلسلة من الإجراءات التنظيمية التي استهدفت إصلاح المؤسسات الدينية؛ فاكتشاف الدولة لمحدودية أنماط الضبط التقليدي

¹⁰ - يمكن الاطلاع على عدد الأسئلة الكتابية والشفهية الموجهة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالموقع الرسمي لمجلس النواب www.chambre-des-representants.ma

¹¹ - المادة 21 من الظهير الشريف رقم 1.03.300 (22 أبريل 2004) بإعادة تنظيم المجالس العلمية.

¹² - حول نظريات ومقاربات تحليل السياسات العمومية أنظر:

- حسن طارق: مبادئ ومقاربات في تحليل السياسات العمومية. مرجع سابق ص 15-20

¹³ - Mohamed Tozy ; Des oulémas frondeurs à la bureaucratie du "croire" in La bureaucratisation néolibérale, Béatrice Hibou (dir.), La Découverte, Paris, 2013.P 134.



ISSN :3085_5055

العدد الحادي عشر (مزدوج) فبراير_مارس 2026

مجلة إشكالات بحثية
مجلة علمية محكمة تعنى بالأبحاث والدراسات
في مختلف التخصصات

للحقل الديني، دفعها إلى تبني مقارنة أوسع وأشمل تمكن من إعادة بناء توازنات الحقل الديني وضبط تفاعلاته في سياق وطني ودولي متغير. ويعتبر الخطاب الأول للملك محمد السادس المؤرخ في 30 أبريل 2004، والخطاب الثاني المؤرخ في 27 شتنبر 2008 مرجعين أساسيين يحددان الرهانات والمركزات الكبرى لهذه السياسة¹⁴.

1-رهانات السياسة الدينية الجديدة بالمغرب

في سياق تحليلنا للخطابين الملكيين المرجعيين المتعلقين بالشأن الديني؛ يمكن استخلاص عدد من الرهانات ذات أبعاد إيديولوجية وسياسية وجيو-سياسية متداخلة ومترابطة فيما بينها. فعلى المستوى الإيديولوجي يتمثل الرهان الأول في تحصين ثوابت الهوية الدينية الوطنية؛ وذلك من خلال ترسيخ نموذج لإسلام مغربي معياري يتحدد وفقاً للمرجعيات الدينية التاريخية، وفي مقدمتها إمارة المؤمنين والمذهب المالكي والعقيدة الأشعرية والتصوف السني. غير أن استحضار هذه الثوابت الأساسية لما يمكن تسميته بالهوية الدينية المغربية لا يقتصر على البعد التاريخي التراثي، بل يتجاوز ذلك ليؤدي وظيفة استراتيجية تتمثل في إنتاج إطار معياري لتأطير الخطاب الديني وتوجيهه داخل المجتمع، وبما يمكن من تحصين المغاربة ضد كل الاختراقات الدينية والمذهبية الخارجية؛ خاصة أشكال التدين المتطرفة التي تعتمد قراءات حرفية وانتقائية للنصوص الدينية.

أما الرهان الثاني فيرتبط بالرهان الأول ويروم تكريس ممارسة دينية مبنية على إسلام معتدل ومتسامح ومنفتح على الآخر¹⁵. فأمام تحديات العولمة الرقمية وانتشار وسائل الاتصال الحديثة التي جعلت المجال الديني أكثر انفتاحاً على التأثيرات العابرة للحدود. تسعى السياسة الدينية الجديدة إلى إنتاج خطاب ديني معتدل منافس قادر على استيعاب التحولان الفكرية والثقافية المعاصرة؛ ومواجهة الخطابات المتشددة التي قد تجد صدى داخل بعض الفئات الاجتماعية. من جهة أخرى، يبرز رهان ثالث ذو طبيعة سياسية واستراتيجية يتمثل في تعزيز شرعية الدولة في تدبير الشأن الديني. فإعادة تنظيم الحقل الديني لا تنفصل عن طبيعة النظام السياسي المغربي الذي يقوم على تداخل البعدين

¹⁴ - Mohamed Darif ; Monarchie marocaine et acteurs religieux. Afrique Orient. 2010 .P 191

¹⁵ - Mohamed Darif ; Monarchie marocaine et acteurs religieux.Op.cit. p 34.



ISSN :3085_5055

العدد الحادي عشر (مزدوج) فبراير_ مارس 2026

مجلة إشكالات بحثية
مجلة علمية محكمة تعنى بالأبحاث والدراسات
في مختلف التخصصات

السياسي والديني في إطار مؤسسة إماراة المؤمنين. ولذلك فإن إعادة تنشيط أدوار المؤسسات الدينية وتأميم وظائفها يندرج ضمن مسار يهدف إلى تعزيز حضور الدولة داخل المجال الديني وضمان وحدة المرجعية الدينية للمجتمع. وبهذا المعنى، فإن السياسة الدينية تشكل أيضا أداة لإعادة بناء العلاقة بين الدين والسياسة داخل المجال العمومي، بما يضمن استمرار الدولة في لعب دور الفاعل المركزي في تنظيم الشأن الديني وفي تكريس تبعية الفاعلين الآخرين.

علاوة على ذلك، يمكن الحديث عن رهان رابع ذو طبيعة جيو-سياسية يتجاوز الحدود الوطنية. ذلك أن الدولة من خلال تطوير نموذجها الخاص في تدبير الحقل الديني، تروم تقديم تجربتها باعتبارها نموذجا للإسلام المعتدل الذي يمكن تقاسمه مع دول أخرى، خصوصا في الفضاءين الإفريقي والأوروبي. ويعكس هذا التوجه إدراكا متزايدا لأهمية البعد الديني في الدبلوماسية المعاصرة، حيث أصبح الدين أحد عناصر القوة الناعمة التي توظفها الدول لتعزيز حضورها الإقليمي والدولي¹⁶.

وعلى هذا الأساس، يمكن القول إن السياسة الدينية المغربية تنطوي على مجموعة من الرهانات المتداخلة التي تتوزع بين الرهان الإيديولوجي والهوياتي المرتبط بتحسين المرجعية الدينية الوطنية، وإنتاج نموذج للإسلام المعتدل والمنفتح، والرهان السياسي المتعلق بتعزيز شرعية الدولة ومركزيتها في تدبير المجال الديني، فضلا عن الرهان الجيو-سياسي المتعلق بثمين وتقاسم النموذج الديني المغربي في المحيطين الإقليمي والدولي.

2-مرتكزات السياسة الدينية الجديدة بالمغرب

¹⁶ - أصبح معهد محمد السادس لتكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات، يكتسي إشعاعا دوليا ملحوظا، جعله يستقبل طلبات متزايدة من دول عديدة للاستفادة من هذه التجربة المغربية. وأعداد الطلبة الأجانب بهذا المعهد خير دليل على ذلك؛ ويكفي أن نشير، أنه خلال سنة 2019 مثلا، بلغ عدد الطلبة الأجانب بالمعهد 1100 طالب وطالبة من أصل 1350؛ أي أن نسبة الطلبة المغاربة بالمعهد لا تمثل سوى نسبة 18% في حين تصل نسبة الطلبة الأجانب إلى 82%. وهؤلاء ينتمون إلى تسع دول وهي: فرنسا، مالي، غينيا كوناكري، الكوت ديفوار، السنغال، نيجيريا، التشاد، غامبيا، ثم الغابون. أنظر إحصائيات معهد محمد السادس لتكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات. الموقع الرسمي لوزارة الأوقاف



ISSN :3085_5055

العدد الحادي عشر (مزدوج) فبراير_مارس 2026

مجلة إشكالات بحثية
مجلة علمية محكمة تعنى بالأبحاث والدراسات
في مختلف التخصصات

بالرجوع إلى القراءة التحليلية الفاحصة للخطابين الملكيين المرجعيين المتعلقين بالشأن الديني، وبالعودة إلى عدد من الكتابات المتخصصة حول هذا الموضوع¹⁷؛ يمكن استخلاص ثلاث مرتكزات مؤسسية وإجرائية، يمكن تصنيفها كالاتي:

-المرتكز الأول: تبني سياسية للقرب الديني، وذلك من خلال اعتماد الإجراءات الآتية:

- الرفع التدريجي لعدد المجالس العلمية المحلية، إذ سيتقرر تعميمها على مجموع التراب الوطني في الخطاب الملكي ل 27 شتنبر 2008، حيث سيصبح لكل عمالة أو إقليم مجلس علمي محلي.
- إحداث مجلس علمي لأوروبا سنة 2008، خاص بتأطير الجالية المغربية المقيمة بالبلدان الأوروبية، وحمايتها من الاختراقات المذهبية المضادة.
- تكوين المرأة المرشدة والواعظة من أجل التأطير الديني والتواصل مع شريحة واسعة من الفئات الاجتماعية خصوصا النساء، وتستغل الواعظات والمرشدات فضاءات المساجد لإعطاء دروس خاصة بالنساء، كما تنشط أيضا في جمعيات الأحياء خصوصا تلك التي تهتم بقضايا الأسرة والمرأة.
- استغلال القنوات السمعية البصرية العمومية، من أجل التواصل المكثف مع الرأي العام وإنتاج خطاب ديني مغربي منافس للخطابات الدينية المضادة التي تنشط في الفضاء السمعي البصري المفتوح. ويتجلى هذا التوجه في إحداث إذاعة محمد السادس للقرآن الكريم، والقناة الدينية الفضائية السادسة. إضافة إلى الرفع من عدد وجودة البرامج الدينية على القنوات الرسمية الأولى والثانية والمغربية.

¹⁷ - اعتمدنا في تحديد هذه المرتكزات على المراجع الآتية:

- خطب إمارة المومنين في الشأن الديني والنصوص المنظمة للمؤسسة العلمية" منشورات المجلس العلمي الأعلى. دجنبر 2006.

- محمد ضريف، الحقل الديني المغربي: ثلاثية السياسة والتدين والأمن. منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي. الطبعة الأولى، الرباط 2017. ص 58-72.

- Mohamed Darif ; Monarchie marocaine et acteurs religieux. Op. cit.192-195.

- Mohamed Tozy ; Des oulémas frondeurs à la bureaucratie du "croire". Op. cit.134-152



ISSN :3085_5055

العدد الحادي عشر (مزدوج) فبراير_مارس 2026

مجلة إشكالات بحثية
مجلة علمية محكمة تعنى بالأبحاث والدراسات
في مختلف التخصصات

-المرتكز الثاني: التحكم في الفاعلين الدينيين وفي آليات الممارسة الدينية، ويتجلى ذلك من خلال اعتماد

الإجراءات الآتية:

- التحكم في تدبير المساجد وضبط مختلف الخطابات المتداولة في فضاءاتها؛ مع إحداث مديرية خاصة بهذا الشأن على مستوى وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- مأسسة وعقلنة وظيفة العلماء من خلال إعادة تنظيم المجالس العلمية؛ وضبط وظيفة الإفتاء وتحويلها من طابعها الفردي الخاص إلى الطابع الجماعي والمؤسساتي. إذ سيتم حصر مهمة إصدار الفتاوى المتعلقة بالقضايا العامة، في الهيئة العلمية المكلفة بالإفتاء التابعة للمجلس العلمي الأعلى.
- تأميم رابطة علماء المغرب وإحاقها بالمؤسسات الدينية التابعة لإمارة المؤمنين؛ وذلك من خلال تحويلها من جمعية مدنية مستقلة إلى مؤسسة شبه عمومية تحت اسم الرابطة المحمدية للعلماء، ينظمها قانون أساسي في شكل ظهير شريف، ويعين أمينها العام وأعضاء مجلسها الأكاديمي من طرف الملك، بصفته أمير المؤمنين.
- التحكم في عملية اختيار " القيمين الدينيين " (الأئمة، الوعاظ، خطباء الجمعة، المؤذنون...) من خلال سن مساطر بيروقراطية دقيقة وضعت لهذا الغرض.
- إلزام القيمين الدينيين أثناء مزاولة مهامهم بمدونة للسلوك تصدرها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بتنسيق مع المجلس العلمي الأعلى، تحت اسم " دليل الإمام والواعظ والخطيب ".

-المرتكز الثالث: تكريس منظومة قيم معارضة للتطرف ومنفتحة على الحداثة والحوار بين الأديان والثقافات؛

ويتضح ذلك من خلال اتخاذ الإجراءات الآتية:

- رفض كل المفاهيم والأفكار التي تقدم الإسلام كدين للتطرف والتعصب والعنف ونبد الآخر؛ والعمل على مواجهة السلفية الجهادية بوصفها إيديولوجيا لا علاقة بالإسلام الصحيح.
- تعبئة العلماء للانخراط في الدفاع عن المشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي الذي يقوده الملك محمد السادس.



ISSN :3085_5055

العدد الحادي عشر (مزدوج) فبراير_ مارس 2026

مجلة إشكالات بحثية
مجلة علمية محكمة تعنى بالأبحاث والدراسات
في مختلف التخصصات

- تشجيع التيار الصوفي من خلال العديد من الطرق والزوايا، خاصة الطريقة البودشيشية التي تمثل نموذجا للتصوف الذي يعطي صورة عن الإسلام المتسامح والمعتدل.
- مراجعة مناهج التعليم الديني بمختلف مستوياته، وإحداث مديرية خاصة للتعليم بالعتيق على مستوى وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- مراجعة مناهج التكوين بمؤسسات تكوين العلماء وخاصة جامعة القرويين، ودار الحديث الحسنية.

هكذا يتبين عبر هذه القراءة التحليلية لخصائص ورهانات ومرتكزات السياسة الدينية الجديدة بالمغرب؛ أن هذا التوجه لا يمكن فهمه باعتباره مجرد إصلاح تقني للمؤسسات الدينية أو استجابة ظرفية لإكراهات أمنية مستجدة، بل بوصفه تحولا هيكليا في طريقة تدبير الدولة للمجال الديني وإعادة تعريف أدواره داخل النسق السياسي والاجتماعي المغربي. إنه يقدم كمشروع استراتيجي لإعادة هيكلة الحقل الديني وإعادة تثبيت مركزية الدولة داخله، من خلال تقوية المؤسسات الدينية الرسمية وتحديث وظائفها وتوحيد المرجعيات المؤطرة للخطاب الديني. وهو مشروع يستند إلى الإطار الرمزي والمؤسسي الذي توفره مؤسسة إمامة المؤمنين، التي تمثل الآلية الأساسية التي تتيح للدولة الجمع بين الشرعية الدينية والشرعية السياسية في تدبير الشأن الديني. ومن خلال هذا الإطار، تمكنت الدولة من إعادة إنتاج نوع من الضبط المؤسسي للحقل الديني، يهدف إلى تدبير واقع تعددية مصادر التأويل الديني والإنتاج الرمزي وإعادة توجيه التدين المجتمعي نحو نموذج الاعتدال والوسطية.

غير أن القراءة المتأنية لهذه السياسة تكشف في الوقت ذاته عن مفارقة تحليلية أساسية. فبينما تسعى الدولة إلى تعزيز مركزية الضبط المؤسسي للحقل الديني وتوحيد مرجعياته، يشهد المجال الديني في المقابل تحولات عميقة مرتبطة بتوسع الفضاء العمومي الرقمي وتزايد تعددية الفاعلين الدينيين وتدفعات المعرفة الدينية العابرة للحدود. وهو ما يعني أن قدرة الدولة على احتكار إنتاج الشرعية الدينية أصبحت تواجه تحديات متزايدة في ظل التحولات التي يعرفها المجال الديني المعاصر.



ISSN :3085_5055

العدد الحادي عشر (مزدوج) فبراير_مارس 2026

مجلة إشكالات بحثية
مجلة علمية محكمة تعنى بالأبحاث والدراسات
في مختلف التخصصات

ومن هذا المنظور، يمكن النظر إلى السياسة الدينية المغربية باعتبارها محاولة لإعادة التوازن داخل الحقل الديني بين منطقتين متعارضتين نسبياً: منطق الضبط المؤسسي الذي تسعى الدولة من خلاله إلى تنظيم المجال الديني وتوحيد مرجعياته، ومنطق التعددية الدينية الذي تفرزه التحولات الاجتماعية والثقافية والتكنولوجية المعاصرة. ويكمن التحدي الأساسي لهذه السياسة في قدرتها على تحقيق هذا التوازن عبر إنتاج خطاب ديني جاذب ومنافس يجيب عن الحاجيات والأسئلة الجديدة لجيل من الشباب تتشكل أحلامه داخل الفضاء الرقمي.



ISSN :3085_5055

العدد الحادي عشر (مزدوج) فبراير_ مارس 2026

مجلة إشكالات بحثية
مجلة علمية محكمة تعنى بالأبحاث والدراسات
في مختلف التخصصات

لائحة المراجع:

1. طارق حسن : مبادئ ومقاربات في تقييم السياسات العمومية. منشورات الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان. 2014.
2. طارق حسن: دستورية ما بعد انفجارات 2011. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، الدوحة، 2016.
3. ضريف محمد: الحقل الديني المغربي: ثلاثية السياسة والتدين والأمن. منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي. الطبعة الأولى، الرباط 2017. ص 58-72.
4. خطب إمارة المومنين في الشأن الديني والنصوص المنظمة للمؤسسة العلمية". منشورات المجلس العلمي الأعلى. دجنبر 2006.
5. الإطار المرجعي لتقييم السياسات العمومية. منشورات مجلس النواب (دون تاريخ إصدار).
6. دستور المملكة المغربية. الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر بتاريخ 30 يوليوز 2011.
7. -الظهير الشريف رقم 1.03.300 (22 أبريل 2004) بإعادة تنظيم المجالس العلمية. الجريدة الرسمية عدد 5210 مكرر بتاريخ 06 ماي 2004.
8. Darif Mohamed ; Monarchie marocaine et acteurs religieux. Afrique Orient. 2010 .
9. Grawitz Madeleine et Leca Jean ; Traité de sciences politiques Volume 4: les politiques publiques. PUF. 1984.
10. Tozy Mohamed ; Des oulémas frondeurs à la bureaucratie du "croire" in La bureaucratisation néolibérale, Béatrice Hibou (dir.), La Découverte, Paris, 2013.
11. -الموقع الرسمي لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب : www.habous.gov.ma

-الموقع الرسمي لمجلس النواب بالمغرب : www.chambrederesrepresentants.ma